الفصل الثاني

* الحدث
* مسؤولية إسرائيل عن الجريمة
* تداعيات /١١/ أيلول على الأمن العربي

obeikandl.com

obeikandl.com

١- أحداث /١١/ أيلول

دخان في سماء واشنطن ونيويورك وبنسلفانيا، وقد أعلنت وكالة **(C.N.N)** الأمريكية أنه في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء /١١/ أيلول ٢٠٠١م، تحطمت الطائرة الشبح برحلتها رقم /٧٧/، وهي طائرة شحن من نوع بوينغ ٧٥٧/٢٠٠ تحمل/ ٣٩٠/ راكباً، وإذا امتلأت يصبح وزنها /١١٥/ طناً، تحطمت في مبنى البنتاغون الأمريكي في العاصمة الأمريكية واشنطن، ويطلب إلى (ديك تشني) دخول الغرفة المحصنة، وعدم تشغيل الدفاعات الجوية، وارتطمت الطائرة برحلتها رقم /٦١/ بمبنى التجارة العالمي في مدينة نيويورك (البرج الشمالي)، وطائرة أخرى برحلتها رقم /١٧٥/ ارتطمت في (البرج الجنوبي) وتم التفجير بالديناميت، أما الطائرة رقم /٩٣/ تفجرت في ولاية (بنسلفانيا) حيث وجود المفاعل النووي، وأعلنت وكالة **(f.a.i)** اختلاق لوائح بأسماء قراصنة الجو رُسم من خلالها صورة نموذجية لأعداء الغرب، واللوائح المعدة مسبقاً كما يلي:

□**الرحلة /٦١/ (البرج الشمالي):**

١. م. سطام القاضي ـ الإمارات ـ ١٩٧٦

٢. م. وليد الشهري ـ السعودية ـ ١٩٧٤

٣. الطيار. وائل الشهري ـ السعودية ـ ١٩٦٨

٤. الطيار. محمد عطا ـ مصر ـ ١٩٦٨

٥. الطيار. عبد العزيز العمري ـ السعودية ـ ١٩٧٢

□**الرحلة /١٧٥/ (البرج الجنوبي):**

١. مروان الشحي.

٢. فايز القاضي.

٣. أحمد الغامدي.

٤. حمزة الغامدي.

٥. مهند الشهري.

obeikandl.com

□ **الرحلة /٧٧/ (البنتاغون):**

١. خالد المحذار.

٢. ماجد مقعد.

٣. نواف الحازمي.

٤. سالم الحازمي.

٥. هاني حنجور.

□ **الرحلة /٩٣/ (بنسلفانيا):**

١. سعيد الغامدي.

٢. أحمد الحزناوي.

٣. أحمد الصحفي.

٤. زياد سمير جراح من لبنان.

وقد أثبتت الدراسات والتحقيقات أنها لوائح كاذبة لأن معظم الأشخاص الواردة أسماؤهم أحياء يرزقون ويمارسون أعمالهم، وأكدت السفارة السعودية في واشنطن أن عبد العزيز العمري ومهند الشهري وسطام الحازمي وسعيد الغامدي يتمتعون بصحة جيدة وهم يعيشون في بلادهم، أما المهندس وليد الشهري فهو يسكن حالياً في (كازابلانكا) ويعمل طياراً في الخطوط الجوية في رويال اير مارك وأجرى مقابلة مع صحيفة القدس العربية، وأكد وزير الخارجية السعودي أن خمسة أشخاص من لائحة **F.B.I** لا علاقة لهم بما جرى من قريب أو بعيد.

وفي /١٢/أيلول أعلن الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون** (الحرب على الإرهاب) بديلاً عن الحرب الباردة أي "الحرب على الشيوعيين"، وقدمت مجلة (دول ستريت جورنال) قائمة محددة ومُعدة مسبقاً بالمستهدفين ودعت إلى هجمات جوية وصاروخية أمريكية صاعقة على معسكرات الإرهابيين في سوريا والسودان وليبيا والجزائر، وربما في أجزاء من مصر، مع أنه لم تكن لأي دولة من هذه الدول علاقة

obeikandl.com

بما حدث في /١١/ أيلول، ودعا (حزب الله) باستماتةٍ لشن حرب فورية على العراق وهو ما نادى به (**توم دونيلي**): "لا يحتاج الهجوم انتظار نشر نصف مليون جندي هناك.. إن التحدي الأكبر هو احتلال العراق".

وطلب بوش الصغير /٢٠/ مليار دولار أمريكي كمرحلة أولى لمكافحة الإرهاب، وافق الكونغرس الأمريكي على/ ٤٠/ مليار وحشد بوش /٥٠/ ألف جندي احتياط، فاستدعى دونالد رامسفيلد/٣٥/ ألف جندي، وأعلن بوش رسمياً أن (أسامة بن لادن) جماعة القاعدة مسؤول عن الهجمات ووجه إنذاراً إلى طالبان، ومنع وشطب أي خبر يشير أو يسيء إلى أمن أمريكا، ويقول: " لقد طعنت الحرية والديموقراطية"، بينما العجوز هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق يقول: "علينا الردّ بروية، برزانة، بلا رحمة".

وفي /١٣/ أيلول اجتمعت وزارة الدفاع، وصادق المجتمعون على (قانون السرية) الذي طرحه ريتشارد شبلى الرجعي، وتم إلقاء القبض على /٥٠٠٠/ شخص من الشرق الأوسط معظمهم من العرب والمسلمين لم يرتكب مخالفة، فكتب وعلق **الصحفيان (جون ستاننون، واين مادسن):**

"هاهي الدولة الفاشية والتيتوقراطية تنبعث بما أن الديموقراطية تموت".

٢- مسؤولية إسرائيل عن الجريمة

أعلنت إسرائيل مقتل/٤٠٠/ يهودي في مبنى التجارة العالمي وما حوله في أمريكا، بينما ورد في خطاب بوش مقتل /١٣٠/ إسرائيلياً، وإذا كانت نسبة القتلى /١٠/٪ فيجب أن يكون عددهم /٤٠٠/ وليس /١٣٠/ وهنا نلاحظ الفرق.

وذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) أنه من بين /١٣٠/ إسرائيلياً الذي ادعى بوش أنهم قتلوا في المركز هنا /١٢٩/ أحياء، وقد وجهت رسائل فورية لإسرائيل تحذر من هجوم محتمل على مركز التجارة العالمي[١٩] كما أكدت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية اليومية، وتقول شركة الاتصال الإسرائيلية (أودغو) أن اثنين من موظفيها تلقيا رسالتين تحذران من وقوع هجوم على مركز التجارة العالمي قبل

ساعتين، وقد أكد ذلك"أليكس ديا مندز" نائب رئيس مبيعات وتسويق[٢٠].

إذاً من الذي حذر إسرائيل من وقوع هجوم وشيك غير الموساد الإسرائيلي؟ وغياب/٤٠٠/ موظف يهودي عن الدوام أثناء الهجوم الذين تركوا آلافاً من الأمريكيين يموتون، وهذا يوضح مسؤولية لإسرائيل عن المذبحة، وعندما سئل (بنيامين نتنياهو) عن الهجوم قال: جيد، إذاً إن هلع المشهد الفظيع الناجم عن الهجوم الإرهابي قد غطى تماماُ سجل خمسين عاماُ من الإرهاب الإسرائيلي وجرائم (آرائيل شارون) على الشعب العربي الفلسطيني، وبالطبع بقيت أمريكا وحدها تعاني، فقد مات قرابة /٥٠٠٠/ إنسان ودُمر اقتصادها.

وبعد أحداث/١١/ أيلول صدر كتاب (أين مكمن الخطأ؟) للكاتب برنارد لويس المستشرق الذي قاد العالم الغربي نحو سياسات موجّهة ضدّ العرب والمسلمين فيقول: "فالجميع يريد أن يعرف لماذا ارتكب المسلمون هذا العمل الجنوني، وجاءت الإجابة سهلة واضحة: إنهم ارتكبوا هذا العمل الجنوني لأنهم مسلمون لا أكثر ولا أقل"، وأصدر كتاباً (فرقة الإسلام) وله عنوان فرعي (حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس) يلخص أربعة عشر قرناً، فلا يفرق بين المسلمين المعاصرين والمسلمين في عصر الفتوحات الإسلامية، فالجميع كفار وبلادهم بلاد حرب، ويقود هذا الكتاب إلى عدة مبادئ: ــ إلحاق أي وصمة عار بالإسلام والمسلمين ــ يتعلق بالكراهية العمياء لأصدقاء الأمريكيين ـ يتعلق بإسرائيل (تشويه سمعة الإسلام، وتحسين صورة إسرائيل).

وبرز الخطر المحدق بالعرب بعد أحداث /١١/ أيلول بصورة أكثر عنفاً حيث نجحت جماعات الضغط الصهيوني (إيباك) في رسم صورة أكثر تشوهاً، أكدتها بكل أسف الأخطاء والتصرفات الفردية والغبية الصادرة عن بعض أفراد أو أشخاص ينتمون للعرب ويزعمون النطق باسم الإسلام.

وإن وقوع مأساة /١١/ أيلول التي ألهبت مشاعر العداء ضدّ العرب والمسلمين، وقد رفدت هذه العوامل الحركة الصهيونية المسيحية نحو مزيد من التطرف تجاه العرب والمسلمين، وأعطت الفرصة التاريخية لتوجيه غضب أمريكا إلى حرب شاملة

تدمر أعداءهم الذين يحتقرونهم المتمثلين بالدول العربية والإسلامية "الشريرة" والمارقة والداعمة للإرهاب حسب زعمهم.

٣- تداعيات أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ على الأمن العربي

يمكن رصد خمسة مجموعات لتداعيات أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ على الأمن العربي وهي تتمثل في: تعزيز الهيمنة الأمريكية، وتمكن المشروع الإسرائيلي، والتداعيات الاقتصادية، وإضعاف التحول الديمقراطي، والمخاطر القادمة من آسيا.

١- تعزيز الهيمنة الأمريكية

كانت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ نقطة فارقه في اتجاه تعزيز الهيمنة الأمريكية إذ اعتبرت الولايات المتحدة نفسها في حالة حرب ضد الإرهاب، وأن هذا الإرهاب ليس له مكان معين، وإن هذه الحرب ساحتها العالم كله، ومن ثم أعطت لنفسها حق التدخل المباشر دون الحاجة إلى الرجوع إلى الأمم المتحدة أو مشاورة الآخرين.

ولما كان من ظاهر العرض الأمريكي أن منفذي أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ عناصر عربية وإسلامية، فقد كان من مظاهر هذا التدخل ما أعطته الولايات المتحدة لنفسها من حق ملاحقة العناصر العربية في أي مكان من العالم والقبض عليهم واحتجازهم دون أن يكون لسلطات بلادهم حق الاعتراض وبما يمثله ذلك من تجاوز على حقوق السيادة للدول العربية، وقد كان هذا بذاته أحد أسباب أزمة العلاقات الأمريكية السعودية بعد هذه الأحداث.

كما شمل التدخل الأمريكي أيضاً توجيه الحكومات العربية نحو إجراء تعديلات في المناهج التعليمية، وفي مضمون الرسالة الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية في اتجاه تقليل التركيز على ثقافة المقاومة أو الثقافة الجهادية وتقليل العداء للغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص وهو ما يسير في خط إعطاء الجوانب الثقافية للعولمة أولوية أولى بعد ما ظهر من تأخير تجلياتها يمكن أن يصيب المفهوم الشامل للعولمة بنكسة، وفي هذا تدخل في صميم الشؤون الداخلية للدول العربية وانتقاص من سيادتها.

وتدخل الولايات المتحدة في الوطن العربي شأنه شأن العالم الثالث يصدر بقرار فردي من قبل الولايات المتحدة تنفرد الولايات المتحدة بتفسيره وتنفرد بتفعيلة وقتما تشاء، خاصة بعد أن أصبحت المنطقة العربية ذات أهمية خاصة للولايات المتحدة، وهي منطقة محل تنافس من قوى أخرى، وقد سارت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في اتجاه تعزيز التدخل الأمريكي في مناطق العالم المختلفة تحت ذرائع متعددة، ولكن هذا التدخل كان يتجه باستمرار إلى حماية المصالح والقيم الأمريكية وتأكيد دور الريادة الأمريكي، وتقوية المؤسسات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة والتي تسهم في أعباء هذه الريادة، كما اتخذ هذا التدخل ذريعة لها أحياناً دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي فترة المواجهة مع الاتحاد السوفييتي كان ذريعة هذا التدخل محاربة الشيوعية، وقد وجدت الولايات المتحدة أن بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية توجد بها مصالح استراتيجية للولايات المتحدة يتعين عليها أن تتدخل للحفاظ عليها، فضلاً عن وجود اضطرابات شديدة تمر بها دول العالم الثالث وحركاتها القومية لا يكفي لضبطها التوجيه من بعد وإنما يقتضي الأمر التدخل مباشرة.

وقد لجأت الولايات المتحدة لتوظيف الناتو ليكون أحد آلياتها في هذا التدخل، فتغير دور الناتو اعتباراً من عام ١٩٩٩ من الدفاع عن أراضي دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها أي الهجوم والمبادأة بالعمل ضد أي أخطار تهدد هذه المصالح في أي مكان بما في ذلك التدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية كما حدث في أزمة كوسوفو، وفي ظل هذا التوجيه الجديد أصبحت منطقة الشرق الأوسط التي تمتد من شواطئ الغرب حتى العراق وإيران ومن سواحل البحر المتوسط حتى أواسط أفريقيا في نطاق المظلة الأمنية والسياسية للناتو وهذا يعني أن المنطقة العربية قد دخلت ضمن المجال الحيوي للحلف بحكم ما عليها من مصالح سياسية واقتصادية ونفطية وأمنية مشتركة لدول الحلف وبصفة خاصة منطقة الخليج العربي وبحكم ما تضمه هذه المنطقة بحسب الرؤية الأمريكية من مصادر تهديد محتملة تتمثل في الأصولية الإسلامية والإرهاب المسلح والصراعات المذهبية والعرقية المتفجرة وحالة التخلف والاستبداد والفقر التي تدفع إلى موجات متلاحقة من الهجرة إلى أوروبا، وهذا الحلف الذي تسيطر على إدارته وقراراته الولايات المتحدة يستخدم

كآلية تدخل لتحقيق أهداف أمريكية في المنطقة كإعادة ترتيب الأوضاع أو التفتيش على أسلحة دمار شامل أو التدخل بذريعة منع حركات العنف والتطرف وفي سبيل تعزيز الهيمنة الأمريكية كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى التواجد بنفسها عسكرياً في منطقة الخليج العربي بمناسبة حرب الخليج الثانية واستمرت في التواجد محققة بذلك أولى مراحل عسكرة العولمة، ثم لجأت بعد أحداث ١١ أيلول إلى تعزيز هذا التواجد العسكري في مناطق استراتيجية في العالم، فقد كان من أهم أهداف الحملة العسكرية على أفغانستان التواجد العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى وبذلك تحكم الولايات المتحدة السيطرة على مناطق إنتاج النفط الرئيسية للحيلولة دون وقوعها في يد خصم ولضبط تفاعلات هذه السلعة الاستراتيجية في السوق العالمي، وبهذا تكون الولايات المتحدة قد حرمت البلدان العربية من إمكانية استخدام سلاح النفط كورقة تفاوض في العلاقات العربية الأمريكية.

وقد اتسم التدخل الأمريكي في المنطقة العربية بعد أحداث ١١ أيلول بتجاهل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبرضوخ مجلس الأمن الواضح والصريح لمنطوق الإدارة الأمريكية وبتهميش القوة الكبرى، وبلغت سياسة الانفراد بالقرار درجة عالية وبالغة الخطورة في عصر الرئيس الأمريكي الحالي خاصة بعد أن انسحبت الولايات المتحدة من اتفاقية كيوتو واتفاقية الصواريخ البالستية ومعارضتها قيام قوة عسكرية أوروبية خارج نطاق الناتو وكانت الولايات المتحدة في ذلك مأخوذة بقوتها العسكرية لتفرض على العالم بما فيه الدول العربية أن النظام الدولي الجديد ليس نظاماً لتوازن المصالح أو نظاماً لقانون دولي ترعاه الأمم المتحدة إنما هو نظام هيمنة القطب الأمريكي الواحد.

واستمرت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر تسير في تنفيذ استراتيجيات وسياسات تعزيز هيمنتها على حساب الأمن العربي من ذلك:

□ التهديد بنقل الحرب من أفغانستان إلى دول عربية تشمل العراق والصومال واليمن والسودان.

□ وضع منظمات الكفاح المسلح العربية مثل حركات حماس والجهاد وحزب الله في قائمة المنظمات الإرهابية.

□ استمرار العمل بسياسات ربط المنطقة برباط التبعية الكاملة للولايات المتحدة مستخدمة في ذلك وسائل المعونات الاقتصادية والأمريكية، وتدخلات المنظمات الاقتصادية الدولية، والتبعية العسكرية من خلال مشتريات الأسلحة، ومن خلال ما أعطته لنفسها من حق التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول العربية وتوظيف الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها (حالات العراق والسودان وليبيا والصومال).

□ خلق قناعة عربية باستحالة هزيمة إسرائيل عسكرياً والسعي لقبولها في المنطقة العربية عن طريق مشروعات الربط الإقليمي وتحقيق نوع من التسوية (تسوية المنتصر) يتفق مع الوجهة الإسرائيلية.

□ إتباع إستراتيجية التفكيك بتفعيل الصراعات الداخلية في البلدان العربية كالحالة اللبنانية ومشكلات الأقليات في العراق والجزائر والسودان، وضرب مشروعات التجمع العربي الأمنية والاقتصادية.

□ إتباع استراتيجيات العزل والاحتواء والتأديب ضد الأقطار العربية التي تعتبرها مارقة وباستخدام أساليب العقاب الجماعي ضد شعوبها واستفار السياسات العربية تجاه هذه الأقطار: حالات العراق وليبيا والسودان.

□ محاولة تذويب النظام العربي في نظم بديلة ليست العروبة من مقوماتها كالمشروعات الإقليمية (شرق أوسطية والمتوسطية والتجمعات الأفريقية وتجمع دول المحيط الهندي).

□ إفقاد النظام العربي كل الأوراق التي يستطيع الضغط بها خاصة النفط والفوائض المالية، من خلال تحويل النفط إلى سلعة مستهلكين يتحكم في إنتاجها وأسعارها سوق عالمي تسيطر عليه الولايات المتحدة فضلاً عن تواجد الولايات المتحدة عسكرياً في مناطق الإنتاج، ومن خلال استنزاف المال العربي في سباقات تسلح ثم تدمير هذه الأسلحة في الحروب الخاسرة (تجاوزت الخسائر المادية في حرب الخليج الأولى ٥٠٠ مليار دولار، بينما قدرت خسائر حرب الخليج الثانية حوالي ٤٠٠ مليار دولار).

□ تعريض أمن المياه العربية للخطر عن طريق إثارة التوترات في العلاقات بين الدول العربية ودول منابع الأنهار الكبرى خارج الوطن العربي كتحريك تركيا ضد سورية والعراق وتحريك أثيوبيا ضد السودان ومصر.

□ تفعيل آلية التجزئة في المنطقة العربية بإثارة الصراعات العربية العربية، وخلق القناعة أن الدول القطرية هي نهاية المطاف وعن طريق إثارة التناقضات بين الدول العربية في مسارات تسوية الصراع العربي أن الخطر على أمنها يأتي من دول عربية أخرى وليس من إسرائيل.

ـ (علاقات العراق والسعودية والكويت)

□ تعرية ظهر الأمة العربية بتحطيم الجدار الشرقي لأمنها وإضعاف جنوبها ومحاصرته (ضرب العراق وفرض الحصار عليه وأخيراً احتلاله والسودان وليبيا) ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تسعى للتواجد عسكريا في مناطق مفصلية في العالم العربي باستهدافها الصومال (منطقة القرن الأفريقي) والعراق (إحكام محاصرة إيران وإحكام التواجد عسكريا في منطقة نفط الخليج) واليمن (مدخل البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية).

ومن خلال استراتيجية الإجهاض والتأديب التي عملتها الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج الثانية ثم تسعى لتكرارها مجدداً كخطوة ثانية بعد أفغانستان استمرت الولايات المتحدة في الإصرار على فرض العقوبات الدولية على العراق واستمر مجلس الأمن في مواعيده المقررة يجدد العقوبات واستمرت قضية تدمير برامج وأسلحة الدمار الشامل العراقية في موقعها المركزي على جدول الأعمال في العلاقات العراقية الأمريكية ولم تلق الولايات المتحدة بالاً للمعاناة الشعبية من جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وذلك بهدف بناء نموذج لما يمكن أن تتعرض له الدول التي تتحدى الولايات المتحدة أو تعرقل طموحاتها الاقتصادية أو تهدد تأمين المواد الخام الضرورية لاقتصادها، ورغم قبول العراق لكل قرارات الأمم المتحدة وتنفيذها فقد أصرت الولايات المتحدة باستمرار على النيل من سيادة العراق، وبضرب العراق وعزله وفرض الحصار عليه يكون العراق قد خرج من معادلة القوة في الصراع

العربي الإسرائيلي، واستمر الملف العراقي ذريعة تستخدمها الولايات المتحدة لاستمرار وجودها العسكري في منطقة الخليج واستمرار تحمل دول الخليج لنفقات الحماية الأمريكية وكمشترٍ رئيسي للأسلحة الأمريكية.

كما اتبعت الولايات المتحدة أيضاً سياسة فرض الحصار على ليبيا ساعية من خلال استمرار الضغط تنفيذ ليبيا لسياستها بشكل أو آخر وكان من بين السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة قانون داماتو الذي أقره الكونغرس والذي يقضي بحظر تعامل الولايات المتحدة والشركات الأمريكية مع الشركات التي تستثمر أو يزيد تعاملها مع ليبيا وإيران عن ٤٠ مليون دولار، وبسبب هذه الضغوط دخل الاقتصاد الليبي في دوامة من الركود، ومرة ثانية تقدم الولايات المتحدة نموذجاً لكيفية معاملة الدول المارقة. وتكرر استخدام هذه السياسة للحركة الانفصالية في الجنوب مهددة بذلك التكامل الإقليمي للدولة السودانية.

وقد هدفت هذه السياسات والاستراتيجيات التي سلكتها الولايات المتحدة إلى تعزيز هيمنتها على الإقليم العربي لحسم المنافسة على هذا الإقليم لصالحها وقد كانت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ مناسبة كي تحكم بسببها الولايات المتحدة السيطرة على الإقليم بشكل منفرد واحتكار ضبط تفاعلاته الإقليمية والدولية واستيعاب إدراك صانع القرار في البلدان العربية لخدمة هذه السياسات الأمريكية.

٢- تمكين المشروع الإسرائيلي

تبنت الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الأجندة الإسرائيلية بالكامل في أن إسرائيل تقف معها في نفس الخندق المضاد للإرهاب، وذلك بعد أن ظلت هذه الإدارة منذ وصول الرئيس جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض تتخذ موقفا أقرب إلى المراقب لما يجري في الأراضي الفلسطينية بعد أن تخلت عن دور الوسيط المتحيز النشط الذي كانت تلعبه في إدارة الرئيس كلينتون، مع ترك آلة الحرب الإسرائيلية تعمل عملها في كسر الانتفاضة الفلسطينية وقمعها مستخدمة كل صور القوة الممكنة، بل صارت الإدارة الأمريكية إلى استخدام نفس المفردات الإسرائيلية في دمغ الانتفاضة بالإرهاب ومن ثم اعتبرت إطلاق يد آلة الحرب الإسرائيلي في

الأراضي الزراعية له مشروعة وصفته بأنها أعمال من قبيل الدفاع عن النفس، وقد كانت الأرضية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول مهيئة لتبني وتقبل الرؤية الإسرائيلية واعتبرت أن ما جرى على الأراضي الأمريكية لا ينفصل عما تتعرض له إسرائيل في الأراضي الفلسطينية التي أصبحت تعتبرها ليست أراضي محتلة ولكنها أراضٍ متنازع عليها.

وبدأت واشنطن حملة ضارية ضد السلطة الوطنية الفلسطينية بل وأيضاً ضد الأطراف العربية التي اعتبرتها لا تقوم بالجهد الكافي لحمل هذه السلطة على وقف الانتفاضة، وقد تكرر إعلان البيت الأبيض والخارجية الأمريكية أن الرئيس عرفات لا يمارس جهوداً ١٠٠٪ لمنع العمليات الإرهابية ضد إسرائيل، ومن الناحية العملية فإن الإدارة الأمريكية قد أعطت آرائيل شارون الضوء الأخضر لشن عدوان شامل على الأراضي الفلسطينية بل وسمحت له أن يطول العدوان مكان الرئيس عرفات وقوات الحراسة الخاصة به وتدمير طائرته التي كان يستخدمها في التنقل ولم تميز إسرائيل في أعمال العدوان بين مناطق (أ ـ أو ـ ب ـ أو ـ ج)، ورفضت الإدارة الأمريكية أكثر من مرة مناشدة الرئيس عرفات لها بالتدخل لدى الحكومة الإسرائيلية لإيقاف عدوانها اليومي على الأراضي الفلسطينية بل إن الولايات المتحدة استخدمت حقها في اعتراض على أي قرار كان مجلس الأمن يبحث إصدارة فيه نوع من الإدانة لإسرائيل أو طلب حماية بصيغة أو أخرى للجانب الفلسطيني.

وهذا الاتجاه في السياسة الأمريكية ليس جديداً، فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة خاصة متميزة فريدة في نوعها وتتحكم في السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط بل وفي مواقف الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وقد بدأت هذه العلاقة باعتراف الرئيس ترومان بالدولة العبرية بعد ساعات من إعلان قيامها، ومنذ ذلك الوقت أصبح ضمان وجودها وأمنها من أولويات أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تواصل دعمها لها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، فهي تحصل على أكبر قسط من المعونات العسكرية والاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة كما تحصل على أحدث الأسلحة من الترسانة الأمريكية، وهي الدولة الوحيدة التي تتغاضى الولايات المتحدة عن حيازتها للأسلحة النووية، ولا تطالبها بالانضمام إلى

معاهدة عدم انتشار هذه الأسلحة كما أنها تستورد ٣٠٪ من مجموع الصادرات الإسرائيلية وتقيم منطقة تجارة حرة معها ، وتزودها بأحدث ما توصل إليه البحث العلمي والتكنولوجي، وتكرر تأكيد كل رئيس أمريكي منذ نشأة إسرائيل على خصوصية العلاقة الأمريكية الإسرائيلية والتي تقوم على أن إسرائيل رصيد استراتيجي للولايات المتحدة خاصة في منطقة الشرق الأوسط البالغة الحيوية للولايات المتحدة، وقد شهدت فترة حكم الرئيس كلينتون على وجه الخصوص منذ عام ١٩٩٣ تحولا غير مسبوق في الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل ليس فقط من حيث إبداء التعاطف الشديد معها ولكن كذلك مساندتها في كل وقت تصعيداً في إعمال اتفاق التعاون الاستراتيجي الموقع بين الولايات المتحدة وإسرائيل في عهد الرئيس ريغان في تشرين ١٩٨٣ ، وهو الاتفاق الذي سمح بنقل التكنولوجيا الراقية إلى المؤسسات الإسرائيلية بما فيها تلك المحجوبة عن شركاء واشنطن في الناتو سواء تم ذلك بإقامة صناعات مدنية وعسكرية مشتركة أو بالمساهمة المباشرة في تطوير الصناعة الإسرائيلية بنقل بعض فوع الإنتاج الأمريكي إلى إسرائيل، وهو الاتفاق الذي بناءً عليه تم ضم إسرائيل إلى برامج مبادرة الدفاع الإستراتيجي التي اشتهرت باسم حرب النجوم من عام ١٩٨٥ ، وجرى تعزيز هذا التصعيد في عهد الرئيس بوش الأب.

فقد التزمت الإدارة الأمريكية في عهودها المتعاقبة بسياسة دعم الكيان الإسرائيلي مادياً ومعنوياً من خلال تعهد لتحقيق تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة، وتأييدها التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين ومساعدتها في استيعابهم، والتزامها بدعم إسرائيل في المحافل الدولية وتحسين صورتها في هذه المحافل وتبني موقفها ، كما حدث في مؤتمر ديربان في أيلول ٢٠٠١ ، بل ولجأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى تحويل إسرائيل إلى أكبر قاعدة عسكرية تخزن فيها الولايات المتحدة السلاح وتوظف الجيش الإسرائيلي والمخابرات الإسرائيلية في عمليات سرية في مناطق مختلفة من العالم، وتمكيناً لإسرائيل من قمع الانتفاضة أبلغ الرئيس بوش ا لكونغرس أن استخدام إسرائيل السلاح الأمريكي ضد الفلسطينيين لا يمثل خرقاً لقانون تصدير السلاح إلى الدول الأجنبية.

وفي إطار تمكين المشروع الإسرائيلي تبنت الولايات المتحدة فكرة الصلح بين

إسرائيل ومصر وأشرفت على إبرام كامب ديفيد ١٩٧٨ ثم على معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية ١٩٧٩ وأعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر للاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ ثم ١٩٨٢، وعملت على إبرام معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية عام ١٩٩٤ ثم عرقلت كل محاولات التسوية الخاصة بقضية فلسطين تمكيناً لإسرائيل من اغتصاب الأراضي الفلسطينية وشجعت إقامة المستعمرات الإسرائيلية فيها وموّلتها.

ولا تتبنى الولايات المتحدة الأجندة الإسرائيلية فيما يتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين فقط ولكن أيضاً في التعامل مع العالم العربي والإسلامي وما حديث الرئيس بوش عن مثلث الشر إلا ترديد للمفردات الإسرائيلية بشأن مصادر التهديد على أمنها التي تتوقعها من العراق وإيران وكوريا الشمالية التي تزود بعض البلدان العربية بالصواريخ وإذا كانت الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة على الإرهاب واعتبرت كل أعمال العنف هي من قبيل الإرهاب ومن ثم فقد صنفت حركات المقاومة الفلسطينية على أنها حركات إرهابية، وأن العالم بعد ١١ أيلول ينقسم إلى معسكرين معسكرها ومعسكر الإرهاب وأن من لا يقف معها فهو ضدها فقد مثل هذا بذاته ضغطاً على نظام السياسة العربية كي تتخذ موقفاً منحازاً للولايات المتحدة ومن ثم أصبحت هي بدورها قوة ضاغطة على الانتفاضة التي أصبحت هي أيضاً تصفها بأعمال العنف أو العنف المضاد وتطالبها بنفس المطالب التي تتبناها الولايات المتحدة وهي التوقف تماما لإفساح الطريق لتحقيق الأمن.

وإذا كان العراق يمثل الهدف الثاني في الحملة العسكرية بعد أفغانستان فإن هذا يترجم أحد الأهداف الاستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي تستهدف دعم إسرائيل وتأهيلها لتكون قادرة على متابعة مهامها في المنطقة وهو نفس السيناريو الذي تم أثناء حرب الخليج الثانية، حيث جاءت هذه الحرب في الوقت الذي كانت الانتفاضة الفلسطينية تتصاعد وتهدد بالتواصل مع شعوب المنطقة بما يشكل نواة لحركة نهوض عربية شاملة وخطر على المصالح الأمريكية وهو ما يفسر عمق التحالف الأمريكي الإسرائيلي في ضرب العراق ولهذا نجد أن جماعات الضغط اليهودية في واشنطن، والإعلام الغربي الذي تسيطر عليه هذه

الجماعات ينفخ في نفير الحرب ضد العراق مثلما كان يفعل قبل آب ١٩٩٠ وذلك بهدف تدمير ما تبقى للعراق من قدرات عسكرية واقتصادية تمهيداً لتفتيته وتمزيقه إلى ثلاثة كيانات منفصلة وهو سيناريو قابل للنقل إلى مناطق عربية أخرى، ويتزامن تنفيذ هذا السيناريو مع حملة تهجير صهيوني من أمريكا اللاتينية إلى النقب مثلما كان الوضع في حرب الخليج الثانية والتي تزامنت مع حملة تهجير اليهود السوفيت، ليصب ذلك في النهاية في مزيد من استيعاب الأراضي الفلسطينية واحتلالها وتهويدها ثم السعي لاغتصاب أراضٍ عربية أخرى.

هذا التوجيه الجديد في استمرار العدوان الإسرائيلي يترجم حقيقة أن إسرائيل أصبحت ترى في التسوية خطراً عليها حيث أنه عبر المفاوضات يتقاضى الجانب الفلسطيني مكاسب أرضية تمكنه مع تزايد أعداد السكان الفلسطينيين سواء بسبب الزيادة الطبيعية أو تنفيذ حق العودة من أن يشكل الأغلبية التي تتيح له من خلال العمليات الديمقراطية أن يصبح هو السلطة الفعلية والرسمية ومن ثم فقد أدركت القيادات الإسرائيلية أن المستقبل الإسرائيلي معرض للخطر بفعل هذا العامل الديموغرافي، ولهذا فقد عقدت إسرائيل العملية التفاوضية حتى وصلت إلى طريق مسدود في كامب ديفيد الثانية وحتى وضعت أمام الفريق الفلسطيني طريقاً واحدة للتحرك وهي الانتفاضة تلك التي كان الرد عليها هو العدوان اليومي المستمر على الفلسطينيين وهو عدوان يستهدف القضاء على الكيان الفلسطيني وحصره في أضيق الحدود في شكل كانتونات أو حل المشكلة الفلسطينية على حساب الدول العربية المجاورة خاصة الأردن. واستمرت الولايات المتحدة تدعم المخطط الإسرائيلي الساعي إلى خلق مصادر لتهديد الأمن لدول عربية من خلال استراتيجية الالتفاف، فتساعد الكيان الصهيوني على تقوية نفوذه في منطقة القرن الأفريقي لتأمين السيطرة على الممرات الجنوبية إلى باب المندب وخلق تهديد لعمق مصر الاستراتيجي في وادي النيل، ورعت الولايات المتحدة نمو العلاقات بين إسرائيل وإريتريا اعتباراً من عام ١٩٧٥ في مؤتمر روما بمشاركتها هي والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسرائيل لمواجهة ما سمي بالنفوذ العربي في البحر الأحمر، كما رعت نمو العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا ذات الأهمية الحيوية في تشكيل تهديد الأمن المصري من خلال

احتياجات مصر المائية، وفي تنفيذ استراتيجية الالتفاف أيضاً جاء اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي التركي الإسرائيلي الذي تم توقيعه بين البلدين في شباط ١٩٩٦ برعاية الولايات المتحدة التي تعتبر أن تركيا وإسرائيل نقاط ارتكاز أساسية لها في الشرق الأوسط والبحر المتوسط وأسيا الوسطى كما رعت الولايات المتحدة وساندت بقوة الجهود الإسرائيلية في إقامة نظام شرق أوسطي تلعب فيه إسرائيل دورا محوريا وقائدا وهي الجهود التي عقدت لها أربعة مؤتمرات في الرباط وعمان والقاهرة والدوحة وأسفرت عن نشأة علاقات عمل قوية بين إسرائيل وأطراف في النظام العربي مما شكل اختراقا لهذا النظام أصبح من الصعب الرجوع فيه ومعالجته.

إن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ قد مثلت مجالات خصبه استثمرته السياسة الإسرائيلية في تعزيز مكانتها ودورها في الاستراتيجية الأمريكية ووضعت نفسها في نسيج هذه الاستراتيجية بشكل عضوي مما يعتبر تمكينا للمشروع الإسرائيلي يدفع به إلى تنفيذ سياساته في المنطقة وأصبح الذي يقف فقط في وجه هذا التنفيذ حالة الكراهية الشديدة التي نشطت في الشارع العربي كل ما هو إسرائيلي والارتباط الأمريكي مع إسرائيل.

٣- التداعيات الاقتصادية

انتهت حقبة التسعينات من القرن الماضي دون أن تتمكن الدول العربية من استخدام الفرصة الاستثنائية الهائلة التي حصلت عليها بسبب الطفرة النفطية من عام ١٩٧٤ حتى منتصف الثمانينات في تحقيق نقلة فعالة في تنويع هياكل اقتصادياتها وصادراتها، ولم تتمكن من تجاوز حالة التذبذب الاقتصادي تبعا لحركة أسعار النفط، وأخفقت في النهاية في بناء قواعد اقتصادية تكفل لها النمو الذاتي، بل إن الوزن النسبي للاقتصاديات العربية في الناتج العالمي لم يتجاوز مثلا في عام ١٩٩٧ نسبة ٢٪ وهو وضع أسوأ مما كان عليه في منتصف الستينات، لِمَ لا وقد تعرض الاقتصاد العربي لمحنتي حرب الخليج الأولى والثانية بتكلفة قدرت في الأولى بنحو ٥٠٠ مليار دولار وقدرت في الثانية بنحو ٤٠٠ مليار دولار، أيضاً فقد شهد الناتج

المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبه في العقد الأخير من القرن الماضي بلغت نحو ٢,٣٪ في ١٩٩١ – و ٢,٥٪ في عام ١٩٩٨ ومن شأن هذا الاتجاه إذا استمر أن يهمش من وضع الاقتصاديات العربية عن القيام بمهام التشغيل والتنمية حتى أن مشكلة البطالة قد أضحت من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية نظراً لانعكاساتها العميقة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويزيد من خطورة المشكلة باستمرارها وتنامي معدلاتها عبر فترة ليست قصيرة من الزمن ويزيد من تفاقمها سياسات الإصلاح الاقتصادي التي سارت فيه معظم الدول العربية والتي ارتبطت أيضاً بضغط الإنفاق العام خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية والتي لم يترتب عليها تحسين الأوضاع المالية بل زاد الأمر سوءاً بتزايد الدين الداخلي الإجمالي في الدول العربية ليصل ٢١٢ مليار دولار خلال عام ١٩٩٨ بنسبة ٤٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ولم يحسن الوضع الاقتصادي العام للدول العربية ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العام في عام ٢٠٠٠ ليصل هذا الناتج إلى نحو ٧٠٠,٣ مليار دولار بعد أن كان ٥٨٦,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٨.

وقد شهد بداية القرن الحالي دخول الاقتصاد الأمريكي حالة من الركود بدأت منذ منتصف عام ٢٠٠٠، ومع ما لهذا الاقتصاد من علاقات تشابك متنوعة مباشرة وغير مباشرة من التداعيات السلبية على اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية وذلك من خلال التأثير سلباً على معدلات النمو، مما يعني مزيداُ من الفقر، وانخفاض حركة التجارة العالمية نظراً لزيادة تكلفتها بسبب ارتفاع رسوم التأمين وتأخر نقل وشحن البضائع وزيادة أسعار المدخلات المستوردة وانخفاض تدفق رؤوس الأموال، وانخفاض أسعار المواد الأولية بما فيها النفط سلعة الاقتصاد العربي.

ومن مظاهر التداعيات السلبية لأحداث /١١/ أيلول على الاقتصاد العربي:

١- انخفاض سعر النفط بنسبة ٤٠٪ ليصل سعر البرميل من سلة نفط /أوبك/ ١٦,١٩ دولاراً للبرميل محدثاً بذلك انخفاض الإيرادات وعجزاً في الميزانية.

٢- تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، باعتبارها عالية المخاطر.

٣- كانت تترقب توسعاً في هذه الاستثمارات (مصر وتونس والمغرب والأردن وسوريا).

٤- خسائر قطاع السياحة والطيران، فإن الدول العربية مثل مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب التي تستقبل في مجموعها نحو/٣٠/ مليون سائح بما يوازي تقريباً ٤,٣٪ من حركة العالم السياحية، هذه الدول تعرضت للتأثر الشديد، مما تسبب في انخفاض تشغيل اليد العاملة وعجز في المدفوعات، ومن الجدير بالذكر أن إيرادات السياحة في مصر كانت قد بلغت ٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٥- تآكل قيمة الاستثمارات الخارجية العربية فقد تعرضت الاستثمارات العربية في البورصات الأجنبية لخسائر كبيرة بسبب التدهور العام في أسعار الأوراق المالية في هذه البورصات سواء كانت البورصات الأمريكية أو الأوروبية أو اليابانية، ويشير مؤشر مورجان ستانلي لبورصات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة إلى أن أسعار الأسهم المدرجة في بورصات تلك الدول قد تراجعت في شهر أيلول منذ وقوع الأحداث بنسبة ١٠,٩٪، ورغم عدم وجود بيانات مؤكدة عن قيمة الاستثمارات الخارجية العربية، إلا أن التقديرات بشأنها تتراوح بين ٧٥٠ مليار دولار إلى ١٤٠٠ مليار دولار، وتتنوع هذه الاستثمارات بين استثمارات مباشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد، واستثمارات غير مباشرة في الأوراق المالية والودائع المصرفية، وبالإضافة إلى الخسائر التي منيت بها هذه الاستثمارات تراجع القيمة السوقية وتراجع أسعار الفائدة، وتراجع قيم العملات المستثمرة فيها خاصة الدولار الأمريكي والين الياباني، فإن هناك أيضاً المخاطر السياسية الناجمة عن السياسات الأمريكية بشان تجميد أموال الأفراد والمنظمات والدول التي تصنفها الولايات المتحدة ضمن معسكر الأعداء وقد تكرر هذا أكثر من مرة في مسار العلاقات الأمريكية العربية.

٦- تراجع أداء البورصات العربية، فبسبب الأحداث الأمريكية تراجع المؤشر المعبر عن حركة أسعار الأسهم المصرية من ٦٤٧١ نقطة إلى ٥١٦٣,٦ نقطة نسبة انخفاض قدرتها ٢٠,٢٪ بما يعني أن الأسهم المصرية فقدت نحو ٥,١ مليار دولار فإن خسائرها كانت كبيرة فقد فقدت الأسهم الكويتية خلال يومين بعد الأحداث نحو ٢,٥ مليار دولار كما فقدت الأسهم السعودية نحو ٥,٢ مليار دولار خلال الأسبوع الأول من الأحداث، ونفس الاتجاه سارت فيه البورصات العربية الأخرى.

ويضاف إلى ما سبق ما لحق الاقتصاد الفلسطيني من تدهور حاد بسبب استمرار أعمال القمع والحصار وضرب موارد هذا الاقتصاد المحدود من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية وهي الأعمال التي زادت وتيرتها بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بعد نجاح الحكومة الإسرائيلية في إقناع المؤسسات الصناعية والسياسية الأمريكية أن ما تقوم به ضد العناصر الفلسطينية والشعب الفلسطيني هي ذات الحرب ضد الإرهاب التي تخوضها الولايات المتحدة في العالم كما يضاف إلى ما سبق أيضاً التكاليف التي تسعى الولايات المتحدة أن تحملها للدول العربية كجزء من مشاركتها في الحرب ضد الإرهاب حيث أعلنت الولايات المتحدة أن جبهة الحرب ضد الإرهاب والتي تشمل الدول العربية ستكون موزعة الأدوار فبعضها يقدم المعلومات والتسهيلات وبعضها يقدم بالإضافة إلى تلك الأموال، فإذا ما امتدت الحرب ضد الإرهاب كما تسعى الأجندة الأمريكية لتشمل دولاً ومنظمات عربية خاصة العراق كهدف يلي أفغانستان، فإن التداعيات الاقتصادية ستكون أكثر خطورة على مجمل الوطن العربي.

والدلالات الأمنية لهذه التداعيات تتمثل في الآتي:

١- إضعاف المقدرة التشغيلية للاقتصاديات العربية، وهو ما ينجم عنه اتساع في حجم البطالة التي بدأت تطال كل الدول العربية بما فيها دول الخليج، لتتحول هذه الدول بعد ذلك إلى دول طاردة للعمالة وليس مستقبله لها، وهو ما يزيد من حدة أزمة موازين المدفوعات في الدول التي تعتمد على تصدير خدمات هذه العمالة.

٢- إضعاف القدرة على الاتفاق التنموي مع ما يؤدي إليه ذلك من اتساع الفجوة ليس فقط بين الدول العربية والدول المتقدمة ولكن أيضاُ بين هذه الدول العربية ومجموعة الدول النامية مع ما يترتب على ذلك من زيادة تهميش المنطقة العربية في تقسيم العمل الدولي.

٣- إضعاف القدرة العربية على مجاراة الخصم الإسرائيلي المصدر الرئيسي للخطر على الأمن العربي عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياُ، فمن الجدير بالذكر أن إسرائيل تتلقى دعما من الولايات المتحدة يعوضها عن الخسائر التي قد تلحق بها

في إطار تعهد أمريكي بضمان تفوق إسرائيلي شامل على الدول العربية مجتمعة.

٤- زيادة اعتماد الدول العربية على الولايات المتحدة للحد من هذه الآثار السلبية حيث يعتبر الرضا الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول هو مفتاح حل أزمات هذه الدول والتخفيف عنها (مصر ومؤتمر الدول المانحة في شرم الشيخ في شباط ٢٠٠٢) مع الثمن السياسي الباهظ لهذا الرضا[٢١].

obeikandl.com